

# التناحر على السلطة يعمق أزمات الصومال

## تقاطعات داخلية وخارجية تبقي مقديشو منكوبة إلى أجل مجهول



### الكل يحارب من أجل السلطة

مدوبي سعى منذ فترة إلى إعادة انتخابه والبقاء على رأس السلطة في الولاية لفترة ما بعد ولاية الحكومة الاتحادية الحالية، كي يتمكن من لعب دور كبير في الانتخابات الرئاسية والتشريعية المقبلتين، ويساهم بقوة في عدم إعادة انتخاب فرماجو، لأن الرجل يتمتع بدعم قوي من قبل جهات إقليمية ودولية لها تحفظات على أداء الرئيس الصومالي.

### تمدد المتطرفين

ينطوي هذا التوجه على تحدٍ كبير بالنسبة لمشروع فرماجو الساعي إلى إسقاط رؤساء الحكومات في الولايات التي لا تدعم رؤيته وترفض رئاسته، وانتخاب آخرين أكثر دعماً له وتأييداً لتمديد فترته الرئاسية، والمساهمة في حمله إلى سدة السلطة مرة ثانية.

في المقابل، تسعى المعارضة إلى إعادة هيكلة إنشاء حكومات إقليمية قوية ومؤيدة لتصوراتها السياسية الهادفة إلى إعادة صياغة مرحلة ما بعد إجراء الانتخابات دون فرماجو.

وتحوّلت الأزمة في إقليم "جلمدغ" الذي يرأسه أحمد دعالي غيلاني حاف، إلى واحدة من الأزمات المتشابكة في الصومال، والتي قد تفجر امتداداتها جملة من المشكلات داخل السلطة المركزية، فموجب اتفاقية جيبوتي بين الإقليم، وتنظيم أهل السنة والجماعة، حصل التنازع على مناصب عليا، وبدأت له يد سياسية طويلة، مع الاحتفاظ بذراعه العسكرية.

وعندما احتدم الخلاف بين رئيس الإقليم والتنظيم دعا الأخير إلى ضرورة إجراء انتخابات رئاسية قبل 2021، ووجد دعماً من رئيس الحكومة حسن خيري. وهذه واحدة من المناوشات التي بدأت تتبلور بين فرماجو وخيري، ويكمن أن تفرز تداخبات قائمة على العلاقة بينهما التي كانت مسكونة بهواجس مستترة

الفترة الماضية، وحاول كل طرف عدم الإفصاح عنها لتجنب أضرارها السياسية بالنسبة للطرفين.

مع اشتعال الموقف حول الولايات والانتخابات والقانون المنظم لها، أخذ الخلاف يتصاعد، خاصة أن فرماجو أجرى سلسلة من التغييرات في المناصب العليا، تصب في صالح تعزيز نفوذ المواليين له والتابعين لهواجس مستترة

وخرجت منها انتقادات تشير إلى إزدواجية فرماجو، ففي الوقت الذي يعلن رفضه للمتطرفين يسمح لهم بالتمدد في السلطة، ويدعم دوائر إقليمية مؤيدة لهم، مثل قطر التي لا تتوانى عن العيب بمقدّرات الصومال وتوظيف توتراته لخدمة أغراضها الغامضة، وخلق العثرات لوقف تقدم مشروعات السلام والتنمية في القرن الأفريقي.

في كل الأحوال، بات التكالب على السلطة من المنغصات في مقديشو، بما ينذر بارتفاع مستوى الأزمات، وما لم تتدخل قوى إقليمية فاعلة لتصويب الدفة سوف يظل الصومال أحد أبرز الأزمات المركزية في المنطقة.

الرئيس بنفس المدة التي تم تمديدتها للبرلمان.

تعتقد قوى المعارضة أن تأجيل الانتخابات هدفه إضعاف الولايات الفيدرالية، وإدارة الانتخابات لصالح الرئيس فرماجو وحلفائه، ما يعتبرونه سوء استخدام فاضح للسلطة ومحاولة لتوطيقها لأغراض سياسية ضيقة، علاوة على أنه يمثل تضحية بأي مكاسب، ولو هزيلة، تحققت خلال السنوات الماضية.

يضم تحالف المعارضة وجوها سياسية متنوعة، من برلمانيين حاليين، ورؤساء ولايات سابقين، فضلاً عن اثنين عن رؤساء البلاد السابقين، وهما الشيخ شريف شيخ أحمد، وحسن شيخ محمود، إلى جانب عدد من الناشطين والعاملين في ولايات فيدرالية مختلفة.

احتدم الصراع بين الرئيس فرماجو، والمعارضة له في عدد من الولايات الفيدرالية. وتنامى عقب رفض الحكومة نتائج انتخابات ولاية "جوبالاند"، وما تلاها من تنصيب لأحمد محمد إسمان (أحمد مدوبي) رئيساً لها. تكاد تكون أزمة "جوبالاند" انعكاساً للكثير من الأزمات المنتشرة في الولايات، فرئيسها

يواجهها الرئيس والبرلمان والقوى المعارضة، وأفضت إلى زيادة الهوة بين حسن خيري رئيس الحكومة المركزية، والذي يحاول التوافق الظاهر مع فرماجو، وقوى المعارضة، لأن شكل الانتخابات سيؤثر مباشرة على نتائج وطريقة التصويت، في ظل عدم وجود نظام انتخابي متفق عليه سوى النظام التقليدي الذي بموجبه ينتخب رؤساء العشائر والولايات الفيدرالية أعضاء البرلمان، ثم ينتخب الأخير رئيس الجمهورية.

وسط هذه الأجواء، يريد الرئيس فرماجو تمديد فترة ولايته لمدة عامين دون أكثر لما يواجهه من اعتراضات سياسية ومجتمعية، متذرعاً بصعوبة تنظيم انتخابات رئاسية وبرلمانية خلال الفترة المتبقية، وهي حوالي عام، خاصة أن مسودة القانون الحالي للانتخابات تتيح ذلك.

تشير المادة (56) إلى أنه "إذا لم تتم إجراء الانتخابات البرلمانية في موعدها المحدد لظروف طارئة، سيتم تمديد فترة عمل البرلمان الحالي". وتقول الفقرة (7) من هذه المادة "إذا تم تمديد فترة البرلمان يتم تلقائياً تمديد فترة حكم

يرى كثير من المتابعين أن الانتخابات التي يحاول فرماجو تعطيلها بإمكانها أن تؤدي إلى هندسة معالم الحكم السياسي في دولة تعاني من انقسامات متجذرة منذ حوالي ثلاثة عقود على الصعيدين المركزي والفيديالي، لكن الانسداد الذي يكرس له الرئيس الصومالي أدى إلى ظهور دعوات للترويج لشكل كونفدرالي، كبديل للمستويين المعمول بهما في الوقت الراهن.

### تزايد الخلافات

وربما يجد هذا الشكل تأييد الفترة المقبلة، كوسيلة مناسبة للولايات التي تتمتع منذ فترة بحكم ذاتي، ومنها ما يعيش حياة تشبه الاستقلال، فقط ينقصه الاعتراف الدولي. وسمحت هذه الهشاشة بإضعاف بنية الحكم المركزية، وبخول قوى إقليمية على خطوط كثيرة. ومنحت للرئيس فرماجو الاستفادة من تناقضاتها. طفت على السطح خلافات حول اختيار أنسب الطرق لإجراء الانتخابات، وابتات واحدة من التحديات العميقة التي

باتت الأزمة السياسية الخائفة التي يعيش على وقعها الصومال بفعل التناحر على السلطة تحت عنوان من يقبض على مفاصل الدولة أولاً، بين هرمي الحكم الرئيس محمد عبدالله فرماجو ورئيس الحكومة الفيدرالية حسن خيري، تستدعي وجوب تدخل إقليمي فاعل يصوب الوضع قبل أن تتعمق أكثر أزمات مقديشو التي لا تعرف الاستقرار وهو ما يؤثر سلباً على أمن أفريقيا.

محمد أبو الفضل  
كاتب مصري



القاهرة - كلما لاحت فرصة لاستعادة الأمن والاستقرار في الصومال، تخترق دوائر محلية وجهات خارجية الذرائع والتصرفات ليظل هذا البلد منكوباً إلى أجل غير مسمى، ولا يبارح الحلقات المفرغة التي دخلها، بينما تتجه أنظار قوى إقليمية ودولية لترتيب أوضاع المنطقة التي يعد هذا البلد جزءاً حيويًا في جسم أي مخططات استراتيجية لأهميته الحيوية في القرن الأفريقي.

أصبح الاستحواذ على السلطة، والقبض على مفاصل الإدارات المحلية أحد عناوين الخلافات التي تعتمل في الصومال، وأصبحت قمتي هرم السلطة، وهما الرئيس محمد عبدالله فرماجو، ورئيس الحكومة الفيدرالية حسن خيري. وتعلقت وسط قيادات الإدارات المحلية في غالبية الولايات التي تلعب دوراً مهماً في منظومة الحكم بالصومال.

بين هؤلاء وهؤلاء مسافة واسعة سمحت لكثيرين للفتاح منها، بالمشاركة في الصراع مباشرة أو عبر أدوات تحرض على تكريس الفواصل السياسية والاجتماعية. وهو ما جعل البلاد فوق فوهة بركان قابل للانفجار في أي لحظة، وقد ينهي المكاسب البسيطة التي تحصلت عليها في السنوات القليلة

في الصراع مباشرة أو عبر أدوات تحرض على تكريس الفواصل السياسية والاجتماعية. وهو ما جعل البلاد فوق فوهة بركان قابل للانفجار في أي لحظة، وقد ينهي المكاسب البسيطة التي تحصلت عليها في السنوات القليلة



متمهم برفض التطرف ودعم تمده

## أفريقيا غير المحصنة ساحة انطلاق جديدة للجماعات المتطرفة

تستطع بعد إجهاض أحلام المتطرفين، فليس بعيد عن الصومال وكينيا، شهدت الكونغو الديمقراطية هجوماً مدويا صادماً نفذه متطرفون مع نهاية السنة الإدارية الأخيرة قتل خلاله ما لا يقل عن 20 مدنياً، وتبنت هذه العملية جماعة "القوى الديمقراطية المتحالفة" في بيني شرق البلاد.

وتعد المخاوف من عودة داعش أو القاعدة إلى أفريقيا مشروعة لاسيما عند الحديث عن بيئة موالية لاستقطاب عناصر جديدة في ظل استمرار مشاهد الفوضى التي أعترقت العديد من البلدان الأفريقية في الدماء على غرار ليبيا. إضافة إلى فصول الفوضى التي تشهدها القارة السمراء، فإن التحديّات

وهذا التوجه الذي ذهب فيه هذه التنظيمات والذي ساعدها على بث الذعر في نفوس قادة بعض الدول حيث تفكر مثلاً عواصم أفريقية في سحب جنودها من المناطق التي تشهد هجمات إرهابية، ما سيجعل العالم بأسره عرضة للهجمات وهو ما قد يدفع بالتحالف الدولي لمكافحة الإرهاب إلى تركيز جهوده على أفريقيا خلال المرحلة المقبلة.

وقال بومبيو آنذاك "إن مقاتلي داعش يحاولون منذ فترة الهروب والتمركز في أفريقيا". لكن المسؤول الأميركي لم يتوان ولو لوهلة واحدة بأن يخض ليبيا كوجهة أولى يمكن أن يفكر فيها قادة التنظيم الذي خسّر زعيمه أبو بكر البغدادي في وقت سابق لتضاعف محتته. لا تعد واشنطن الوحيدة التي تقر بفرضية أن يكون داعش يخطط للذهاب نحو أفريقيا التي تعد أرضية خصبة لتفريخ عناصر خطيرة جديدة حيث كشفت موسكو

بذورها على لسان مساعد سكرتير مجلس الأمن الروسي ألكسندر فينيدكتوف أن "مسلمين ينتمون لداعش انتقلوا إلى أفريقيا بعد هروبهم من سوريا والعراق وقاموا هناك بتشكيل خلايا من القاعدة وداعش".

فبالرغم من الجهود الحثيثة المبذولة بهدف وضع حد لتمدد الجماعات المتطرفة في شتى أنحاء العالم، فإن القارة السمراء الغنية بمرورها لم

المساعدة لها حيث تنامت الجماعات الجهادية المسلحة في أفريقيا بشكل لافت للانتباه. ففي السابق مثلت التسعينات اللحظة المشتهة للجماعات المتطرفة للبروز على الساحة مستغلة الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية الصعبة التي ترزح تحت وطأتها هذه الدول على غرار جماعة بوكو حرام في نيجيريا وحركة أنصار الدين في مالي وكذلك حركة الشباب في الصومال.

هذا الواقع دفع بقيادة هذه الدول إلى إطلاق صيحات فزع من الخطر الذي يتربص ببلدانهم وهو ما استجابت له العديد من الدول على غرار فرنسا التي أطلقت عملية برخان في 2014، أو الولايات المتحدة التي تنتشر قواتها في هذه الدول.

لكن هذا التفاعل لم يعط إلى حد الآن نتائج على الأرض تتمثل في اجتثاث الجماعات المتطرفة نهائياً ووضع حد لهجماتها الدموية. وبالرغم من تكديها خسائر هامة في الصومال، تواصل حركة الشباب سعيها لانطلاق جديدة مثلاً وهو ما يعاظم المخاوف من عودة مرتقبة لداعش أو القاعدة من خلال إنجازات أزرعتها في هذه الدول. هذا التوجس عبر عنه وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو نفسه في فبراير الماضي عند حديثه عن فرضية نقل تنظيم الدولة الإسلامية الإرهابي لمقاتلين تابعين له إلى الدول الأفريقية.

صغير الحيدري  
صحافي تونسي



يبو أن الإرهاب الذي تمت مكافحته بمختلف الأسلحة في سوريا والعراق وأفغانستان وليبيا، يجد اليوم مألداً أمنياً أخيراً له، يسعني من خلاله إلى بعث روح جديدة للتنظيمات الجهادية على غرار داعش والقاعدة حيث كثف المتطرفون مؤخرًا هجماتهم في كل من كينيا والصومال ونيجيريا وغيرها من الدول الأفريقية.

من الأسباب القبول إن هذه الهجمات ليست وليدة اللحظة، لكن ما يستدعي الانتباه في هذه الهجمات تمكن المتطرفين من إحداث نقلة نوعية باستهداف القواعد الأجنبية التي حلت بدول الساحل الأفريقي وغيرها بهدف إرساء الاستقرار والأمن.

ففي الأسبوع الماضي شنت حركة الشباب الصومالية المتطرفة هجوماً على قاعدة عسكرية تديرها قوات أميركية وكينية في لامو شمال كينيا قرب الحدود الصومالية. ويأتي هذا الهجوم في وقت عملت فيه كينيا على مؤازرة شقيقتها في مواجهة المتطرفين من خلال إرسال قوات كينية إلى الصومال لمواجهة حركة الشباب التي تباعق تنظيم القاعدة. ليست الشباب الحركة الوحيدة التي تبنت شعارات متطرفة وهجمات تستهدف الجيوش الوطنية والقوات

